تربية الدواجن كمورد للثروة القومية *

لحضرة الدكتور حسين الأبيارى
المدرس بكلية الزراعة بجامعة فاروق الأول

سيدى الرئيس ، سيداتى ، سادتى :

قد يبدو موضوع الليلة غريباً عن هذا المجتمع ، فهو زراعى ريفى ، أو أنه يبدو كذلك ، ولا عجب إذ يتناول الحديث الدجاجة وأقرانها ، وحديث الدواجن حديث أهل القرى ، هذا بينما غالبية المستمعين ، إن لم يكن جميعهم ، من سكان الاسكندرية ، وهذه مدينة كبيرة أقل مايقال عنها أن لا أثر للحياة الريفية فيها ، هذا إن لم نعترف بأنها مدينة القطر الأولى من حيث الأناقة والجمال .

ولكن سرعان ما يتبدد هذا التنافر الظاهرى بين الموضوع وجمهور المستمعين إذا تذكرنا أنه ما من مدينة كبيرة فى العالم ، مهما بالغت فى صور التأنق ، وأخذت بأساليب التحضر ، استطاعت أن تترفع عن حديث الدجاجة وأصحابها ومنتجاتها ، بل المشاهد على العكس من هذا أنه كلما ازدادت درجات هذا التحضر نمواً ، أو سمت مظاهر التأنق علوا ، كلما ازدادت الحاجة إلى الدواجن ومنتجاتها ، وسنرى على شواهد هذا الارتباط بين رقى الحياة ورقتها ، وبين عدد الدواجن ، أدلة عديدة من محاضرة الليلة ، تدعمها الإحصاءات علاوة على الملاحظات والمشاهدات .

وسواء أنكرنا على الموضوع أهميته لمدينة الاسكندرية ، أم اعترفنا بهذه الأهمية فهناك حقيقة لاشك فيها ، تتلخص فى أن جمعية هيئة التدريس بالجامعة قد شرفتنى

* محاضرة القاها بجامعة فاروق الأول بدعوة من جمعية هيئة التدريس بالجامعة ، وكان إلقاؤها بكلية الهندسة بالشاطبى يوم الأربعاء ٢٣ مايو سنة ١٩٥١ .

بالدعوة إلى القاء محاضرة فى موضوع تربية الدواجن كمورد للثروة القومية ، فهى وقد فعلت هذا سايرت مبدأ جامعياً قويماً يتلخص فى أنه لا تفرقة ولا تمييز بين آفاق المعرفة وحدودها ، وأن الجامعة تؤدى رسالتها العلمية القومية كاملة كلما اتسعت آفاق المعرفة التى تتناولها الجامعة فى دراساتها وأبحاثها .

وعليـــه فإنى بالنيابة عن عالم الدواجن فى مصر والمشتغلين بها أتقدم بالشكر الجزيل إلى الجمعية على هـــذه الفرصة السعيدة التى أتاحتها لى ، كما أقدم إلى سعادة رئيس الاجتماع على تفضله بشرف رياسته ، وإلى حضراتكم على تكرمكم بالحضور لسماعها أجمل الشكر والثناء .

* * *

سيتناول الحديث ثلاثة أقسام رئيسية ألخصها لحضراتكم فيما يلى :

القسم الأول : المميزات التى تجعل من الدواجن محصولا زراعيا رئيسيا يمتاز بكفاية عالية من حيث الإنتاج .

القسم الثانى : الأسباب التى تحثنا على أن نبدأ مسرعين جادين بالتوسع فى انتاج الدواجن فى مصر .

القسم الثالث : تخطيط سياسة التوسع فى الإنتاج .

أما من حيث القسم الأول . فانى أقدم لحضراتكم ثمانية أسباب تؤيد جدارة الدواجن بأن تتبوأ مركزاً رئيسيا بين أنواع الانتاج الزراعى .

(أولا) منتجات الدواجن ، وأبرزها البيض واللحم ، معروفة لدى سكان الأرض قاطبة ، فالبيض غذاء شعبى تكاد لا تكون هناك أمة فى العالم إلا وتستعمله بدرجات مختلفة فى غذائها ويزداد هذا الإقبال يوما عن يوم سواء أكان هذا فى الأمم الراقية أم المتأخرة ، إذ يؤكد التقرير الرسمى الصادر فى سبتمبر سنة ١٩٥٠ عن منظمة الغذاء والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، أن العالم يستهلك فى يومه من منتجات الدواجن أكثر مما يستهلكه فى أمسه ، كما يتنبأ التقرير باحتمال توسع بلاد العالم فى الانتاج استجابة لازدياد الطلب على منتجات الدواجن .

ويجب أن نتذكر هنا أن الهدف الأول للزراعة فى البلاد الراقية هو توفير الغذاء لشعوبها ، وهذا ما أوصت به تقارير هيئات رسمية دولية وعالمية أذكر منها على سبيل المثال اللجنة البرلمانية والعلمية البريطانية « ١٩٤٤ » ومؤتمر الزراعة والأغذية للأمم المتحدة ، كما يجب ألا ننسى أن الدواجن ومنتجاتها أحد الموارد الرئيسية للغذاء الحافظ الصحى وخاصة البروتينات الحيوانية .

(ثانيا) تدل الإحصاءات فى الشعوب الحية على أن منتجات الدواجن تحتل مركز الصدارة بين أنواع المحاصيل الزراعية «انظر اللوحة الأولى» ، ونذكر على سبيل المثال الاحصاءات الأمريكية لعام ١٩٤٣ التى تضع الدواجن فى المركز الثالث بين المحاصيل الزراعية من حيث قيمتها النقدية التى كانت حوالى ثلاثة آلاف مليون دولار ، هذا بينما كان ترتيب القطن الخامس فى هذا الإحصاء « حوالى ١٢٠٠ مليون دولارا » .

(ثالثا) تعتبر الدواجن من أكفأ أنواع الحيوان الزراعى قدرة على التحويل الغذائى ، فالمعروف أن الدور الرئيسى للحيوان الزراعى هو تحويل المواد غير المفيدة للانسان إلى مواد مفيدة له ، ولولا الحيوان الزراعى لذهبت هذه المخلفات سدى ، ومن الثابت أن مقدرة الحيوان الزراعى تتفاوت من حيث هذا التحويل تبعا لنوعه بصرف النظر عن الخنازير - التى يحد من انتشارها فى مصر عوامل اجتماعية - فإن التجارب العلمية تؤيد الكفاءة العالية للدجاجة على هذا التحويل ، فقد قارن جوردان (Jordan) فى عام ١٩٠٦ بين الدجاجة وماشية اللبن من حيث نسبة المواد الصلبة فى أجسامها ثم فى إنتاجها ، فتوصل إلى أن الدجاجة أكفأ من البقرة بضعفين من حيث المواد الصلبة ، كما طرق هالنان « Halnan » فى عام ١٩٤١ الموضوع من ناحية أخرى وهى مقارنة مقدرة الدجاجة والبقرة وعجول اللحم من حيث نسبة ما ترده فى إنتاجها إلينا من مائة رطل من البروتين المهضوم الذى تتغذى عليه كل منها فبالرغم من أنه وجد أن البقرة ترد إلينا فى لبنهـــا أكثر بقليل مما ترده الدجاجة فى بيضها - إذ الأولى تدر ٣٥٫٨ رطلا مقابل ٣١٫٦ رطلا من البيض تضعها الثانية

فقد قرر أن الدجاجة ترد إلينا فى لحمها ١٨ رطلا من البروتين مقابل ٥،٤ - ٧،٨ أرطال ترد فى لحم العجول .

(رابعا) تستطيع الدواجن تحويل ماتعجز أنواع الحيوان الزراعى - باستبعاد الخنزير أيضا - عن تحويله من فضلات ومواد غير نافعة إلى مواد نافعة ، إذ كلنا نعرف عن الدجاجة طبيعتها النامية ، ونشاطها الفائق ، وكيف أنهـــا تتغذى على الديدان والحشرات ، ولكنى أضيف هنا ما وصل إلينا أخيرا من أبحاث تغذية الدواجن ، إذ تدل الأنباء العلمية أن روزنبرج وبالافكس « Rosenberg and Palafox » استطاعا فى العام الماضى الحصول على إنتاج طبيعى من البيض واللحم فى الدجاج عند ما يكون بعلفها من ٥ إلى ١٠ ٪ من روث الابقار المجفف !

(خامسا) تمتص الدواجن الفائض من الأيدى العاملة بالمزارع ، فهى أفضل مهنة فى الريف للذين يعجزون عن أداء عمليات الحقل التى تتطلب مجهودا جسمانيا شاقا فتربية الدواجن من الأعمال اليومية للفلاحة كما أنها تستهلك الفائض من أوقات فراغ الأحداث فى انتاج نافع ، ولذلك نشأت النوادى الريفية للشباب فى أمريكا « المعروفة باسم 4 - H Clubs » ومن أبرز أغراضها تشجيع تربية الدواجن بين الأحداث بإقامة المعارض والمسابقات بينهم .

(سادسا) للدواجن مقدرة فائقة على ملاءمة انواع مختلفة من البيئة ، ويدل على هذا انتشارها العالمى الذى يكاد لا يضارعه انتشار محصول آخر من المحاصيل الزراعية ، إذ يعرفها الناس شمالا وجنوبا من المنطقة المنجمدة إلى خط الاستواء وشرقا وغربا فى القارات الخمس .

وبصرف النظر عن الأغنام ، فإن توزيع الدواجن فى مصر يشمل جميع المديريات كما تعرف فى الوادى والواحات ، ولهذه المرونة فى الملاءمة أهميتها من حيث سهولة أقلمة الأنواع الأجنبية الممتازة فى مصر ، وهى إحدى الوسائل التى قد يلجأ اليها المربون لتحسين الدواجن المحلية ، زد على هذا أن متوسط دورة الحياة فيهـا قصير ، كما أن عدد الخلفة بها كثير ، مما يساعد على سرعة عمليات التحسين أو الأقلمة إذا طبقت طرق التربية الحديثة عليها .

(سابعا) دورة رأس المال سريعة فى الدواجن ، إذ يكاد يكون المحصول سنويا فمن المعروف أن الديوك تصل فى نموها إلى حجم قابل للتسويق عند سن حوالى ٥ — ٦ أشهر ، وعندئذ يمكن التخلص مما يقرب من نصف القطيع كطيور للحم ، وبذلك يعوض المستغل بعض المصاريف التى تحملها ، أما النصف الآخر من أفراد القطيع ، وهى الدجاجات ، فإنها تدر ايرادا يكاد يكون يوميا تبعا لطريقة تسويق محصولها من البيض ، فلا يعوض هذا الايراد اليومى من مصاريف الانتاج فحسب ، بل يساعد المنتج على تغطية المصاريف اليومية لمعيشته ، وقد صدق من قال « إن الدواجن صندوق ادخار الفلاح الصغير » ولعلنا نذكر من أيام الأزمة المالية العالمية الماضية وعندما شح النقد المتداول فى القرى كيف كان القرويون يتعاملون بالبيض بدلا من النقد !

(ثامنا) تستعمل منتجات الدواجن فى صناعات كثيرة يصعب تعدادها جميعا هنا ولكنى أذكر منها على سبيل المثال صناعات دبغ الجلود ، والتصوير ، والعقاقير ، وطبع الأنسجة وحبر الطباعة والتجليد والحفر على المعادن وغيرها .

أما عن القسم الثانى ، فسأعرض على حضراتكم ثمانية أسباب تحثنا على أن نبدأ مسرعين جادين بالتوسع فى انتاج الدواجن فى مصر ، وألخص هذه الأسباب فيما يلى:

أولا ـ نقص التغذية بين سواد الشعب المصرى . ومن تكرار الحديث أن أعيد على مسامعكم ما أصبح حقيقة لا تقبل المناقشة فى هذا الشأن ، واكتفى بما سأعرضه على حضراتكم من إحصاءات فى نهاية المحاضرة « انظر اللوحة الثانية » ومنها يتضح الضعف المخجل لاستهلاك البيض فى مصر ، فإنه بينما يستهلك الأمريكى حسب احصاءات سنة ١٩٤٧ حوالى ٣٧٥ بيضة فى العام والانجليزى ١٨١ بيضة ، واليونانى ٤٨ بيضة والتركى ٣٣ بيضة فإن المصرى يستهلك ١٨ بيضة فى العام ، هذا بينما يذكر أيونج Ewing سنة ١٩٤٧ أن بيضة واحدة تقدم فى الغذاء اليومى للانسان ما يتراوح بين ٣ - ١٦ ٪ من احتياجاته اليومية لثمانية عناصر غذائية رئيسية يحتاج اليها الشخص ، وعدد هذه العناصر الغذائية الرئيسية تسعة .

ثانيا ـ الرغبة الملحة التى تتجاوب أصداؤها اليوم فى البلاد عن التوسع الزراعى

حتى يلائم الزيادة المخيفة فى عدد السكان ، ومن الثابت أن العقبة الكئود أمام التوسع الزراعى فى مصر هى زيادة مساحة الأرض الزراعية . وتستطيع الدواجن تخطى هذه العقبة بسهولة ، فالتوسع فى إنتاج الدواجن ان يكن على حساب أى محصول زراعى آخر سواء أكان نباتياً أم حيوانياً .

ويجب أن نفرق فى هذا الصدد بين نوعين من طرق استغلال الدواجن : الأول ويعرف بدواجن المزارع، بينما يعرف الآخر بمزارع الدواجن. ويقصد بالنوع الأول إنتاج الدواجن كأحد فروع الزراعة المختلطة ، وفى هذه الحال تقنع الدواجن عادة بما فى الدوار أو الجرن أو بما حول مساكن العزبة أو القرية من مأوى .

أما النوع الآخر ، وهى مزارع الدواجن ، فمساحة الأرض فيه لاتقسو على عدد الدواجن بها كما هو الحال فى سائر أنواع الحيوان الزراعى الأخرى ، إذ تمتاز الدواجن بمرونة عجيبة من حيث حمولة الأرض منها ، فيستطيع الفدان أن يحمل من مائة إلى ما يزيد عن ألفى دجاجة وما تحتاج اليه من كتاكيت لتجديدها .

هذا فيما يختص بمساحة الأرض ، أما من حيث نوعها ، فإن للدواجن كما ذكرت قدرة عجيبة على ملاءمة نفسها وظروف البيئة ، وبالرغم من أنه من الثابت أن أفضل أنواع الأراضى للدواجن هى الرملية أو الصفراء — وهذه لدينا منها الكثير — فإن طرق التربية الحديثة تقف جنباً إلى جنب مع مقدرتها على الملاءمة فى العمل على انتشارها فى جميع أنواع الأراضى الزراعية .

ويجب ألا نغفل فى هذا الصدد ذكر ما ستؤديه الدواجن إلى الأرض من خدمة من حيث زيادة نسبة العناصر الغذائية النباتية بها ، فيقدر دوسين « Dossin » عام ١٩٤٢ أن مائة دجاجة تنتج فى العام الواحد ما مقداره ٤٢٥٠ رطلا من السماد بها حوالى ٤٢ رطلا من الأزوت و ١٦ رطلا من البوتاسيوم و ٣٤ رطلا من حمض الفوسفوريك ، وبمعنى آخر فان مائة دجاجة فى الأرض تعادل شوالا من نترات الصودا ، هذا بالإضافة إلى العناصر الغذائية الأخرى وأبرزها المادة العضوية التى تفتقر اليها أراضينا الزراعية أيما افتقار .

(ثالثاً) حاجة الدواجن إلى رأس مال صغير بالنسبة لما تحتاج اليه أنواع الحيوان

الأخرى ، ومعنى هذا باختصار أن العناية بالدواجن تنطوى على العناية بالطبقات الفقيرة ذات رأس المال المحدود ، والعناية بالطبقات الفقيرة نغمة سمعناها كثيراً ، ولكن نادراً ما حاولنا تلمس الوسائل العملية لعلاجها ، وتدل الإحصاءات الرسمية لعام ١٩٤٦ — ١٩٤٧ على أن حوالى ٥٣ مليوناً من الجنيهات من الدخل القومى الزراعى تعود من المواشى والدواجن . ومن هذا المبلغ ٢٣ مليونا من الجنيهات ، أى حوالى نصفه تعود إلى المعدمين الزراعيين الذين لا يملكون أرضاً زراعية ، ومن المؤكد أن ١١ مليوناً من هذه تعود إلى هؤلاء المعدمين من تربية الدواجن ، ولكننا نعلم أن مهنة تربية الدواجن فى مصر ما زال يستأثر بها الفلاح الصغير ، فالدواجن طريقة عملية وفعالة لتحسين حال هذه الطبقات .

(رابعاً) العمل على استرجاع حصة مصر من صادرات البيض العالمية ، وهى الحصة التى خسرناها اليوم بأكملها ، فقد كانت مصر تصدر البيض منذ عام ١٨٩٦ ، كما كان يعتبر حتى عهد قريب من محاصيل الإصدار الستة الرئيسية ، ففى عام ١٩٣٢ ، بلغت قيمة صادراته أكثر من نصف مليون من الجنيهات « أى حوالى ٢½ مليون بالسعر الحالى للذهب » ثم انحدرت قيمة الصادرات تدريجياً ، فبينما كانت حصتنا فى صادرات العالم ١،٨ ٪ للسنين من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٤ أصبحت ٠،٥ ٪ فى عام ١٩٣٨ ، ثم تدهورت تدريجيا حتى تلاشت تماما عام ١٩٤٩ ، ومعنى هذا أننا خسرنا مورداً لا بأس به من موارد النقد الأجنبى كان يوازن قيمة صادراتنا فى السنين العجاف التى تنخفض فيها أسعار القطن ، ومن الثابت أن أسباب هذا التدهور تعود فى الغالب إلى عجز إنتاجنا عن سد حاجة السوق المحلية التى ازدادت تبعا لزيادة عدد السكان وزيادة النقد المتداول ، ومما لا شك فيه أن هذا يدعو إلى مضاعفة الجهود فى الانتاج حتى يلائم الزيادة فى الطلب .

وعلى العكس من هذا التقصير ، فقد ترتب على انسحابنا طواعية من السوق العالمية للبيض أن نشطت بلاد أخرى فزادت انتاجها ، ونذكر على سبيل المثال الدانيمرك التى كانت حصتها فى السوق العالمية ١٥،٩ ٪ للسنين من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٤ ، فأصبحت ٢٦،٥ ٪ عام ١٩٣٨ ، وهولندة التى رفعت حصتها من ١٨ إلى ٢٤ ٪ فى المدتين السابقتين .

على التوالى ، ومن المؤلم أن تنجح حتى بعض البلاد التى تشابه بلادنا من حيث الظروف الزراعية ، مثل المجر ، ورومانيا ، فى تحسين صادراتها .

فإذا تأملنا أسباب هذا التقدم فى هذه البلاد وتدهوره فى مصر ، فإن من الواضح أن العناية بزيادة المحصول عن طريق إكثار السلالات الممتازة ، والعناية بغذاء ووقاية الدواجن من الأمراض ، هى الأسباب الأولى لهذا التفاوت فى الانتاج ، فبينما كان متوسط محصول الدجاجة فى هولنده عام ١٩٣٤ — ١٩٣٨ هو ١٣٤ بيضة أصبح ١٥٢ بيضة عام ١٩٤٩ ، ولم يقتصر الأمر على هذا التحسن بل تعداه إلى زيادة عدد الدواجن بهذه البلاد ، كما تؤيد هذا الاحصاءات العالمية .

خامساً ـ حاجة السوق الخارجية إلى منتجات الدواجن ، وقرب هذه الأسواق إلينا ، فقد كان يسهل علينا والحال كذلك ، وقد وقانا الله شر ويلات الحرب الماضية أن نتوسع فى إنتاجنا حتى نغمر هذه الأسواق بدلا من أن ننسحب منها .

(سادساً) الاتساع الصناعى فى مصر وما ينطوى عليه من نشوء المدن الصناعية الكبرى ، فمن المحقق أن هذه أولى الشروط الضرورية لتأسيس صناعة المزارع التجارية للدواجن ، فإن توفر عدد المستهلكين وارتفاع قدرتهم الشرائية فى هذه المدن المكتظة بالسكان هو الدعامة الأولى التى تقوم عليها مثل هذه الصناعة ، ومن المحقق أيضا أن القاهرة والاسكندرية وغيرهما من المدن المصرية تسير نحو التصنيع بخطى لا بأس بها ، مما يستدعى النظر فى أمر تموين هذه المراكز الصناعية بالمواد الغذائية الضرورية لسكانها ، ومما يؤيد هذا ارتفاع أسعار منتجات الدواجن وخاصة البيض خلال الشتاء الماضى ارتفاعا كبيرا لمسناه جميعا هنا فى الاسكندرية .

سابعاً ـ تقدم وزارة الزراعة المصرية تقدما ملحوظا فى استعمال الأمصال الواقية من امراض الدواجن ، وأبرزها جدرى الطيور ، والطاعون ، ويضاف إلى هذا العامل الرئيسى الذى يطمئن المستغل على ماله عامل اقتصادى آخر ، هو قيام صناعة حفظ المواد الغذائية بالثلاجات فى المدن ، إذ تعتبر هذه الثلاجات ملجأ احتياطيا أخيرا ، إذا قصر المستغل فى تحضين قطيعه فانتابه مرض يضطر معه إلى انقاذ ما يمكن انقاذه منه .

وأخيرا ، بل أولا ، فإن بمصر ميزات كثيرة تؤهلها لهذا التوسع ، ومنها توفر عدد لا بأس به من الدواجن بكافة أنواعها تصلح لأن تكون حجر الأساس لبنيان صناعة قوية ثابتة فى المستقبل ، وتدل احصاءات عام ١٩٤٧ على أن عدد الدواجن بأنواعها كان بمصر حوالى ٢٧ مليونا ، موزعة توزيعا جغرافيا مناسبا على جميع المديريات والمناطق ، وبالرغم من قلة هذا العدد نسبيا وتأخر صناعة الدواجن بمصر من حيث قيمتها النقدية النسبية إلى سائر أنواع المحاصيل الزراعية الأخرى ، فإن الدواجن تفوق بعض هذه الأنواع التى قد يخيل للبعض أنها تكبر الدواجن من حيث الأهمية الاقتصادية ، ومن هذه المحاصيل الفواكه ، فبينما يدل احصاء عام ١٩٤٧ على أن الدخل القومى من الدواجن كان حوالى ١١ مليونا من الجنيهات فإن محصول بساتين الفاكهة قدر بسبع ملايين جنيه فقط اكما قدر محصول الخضر بأحد عشر مليونا من الجنيهات .

وصناعة التفريخ بمصر منذ قديم الزمن . إذ يدل الإحصاء الآنف الذكر على أن عدد معاملها كان ٤١٠ معامل تنتج حوالى ٤٣٫٥ مليوناً من الكتاكيت ، وبالرغم من أن هذه الصناعة تعتبر بحق العمود الفقرى لصناعة تربية الدواجن ، فإن طريقة العمل بها ما زالت بدائية ، ويتطبق هذا الكلام على الطرق التى يتبعها المنتجون فى التربية ، ويحثنا كل هذا على الأخذ بيدها نحو مركز يليق بما نتشدق به كثيراً عن مقدرتنا الإنتاجية الزراعية .

أضف إلى هذا أن مصر تصدر إلى الخارج العلف ، وإن الكمية التى تصدرها تزيد عاما بعد عام ، فبينما صدرنا عام ١٩٣٧ ما مقداره ١٤٧٥ طناً منها صدرنا عام ١٩٤٧ ما مقداره ١٢٣٦٧ طناً كان ثمنها حوالى ٢٠٢٧٨٨ جنيها مصرى ، هذا بالإضافة إلى ما صدرناه من كسب بذرة القطن بنحو ١٠٥ ألف جنيه مصرى فى عام ١٩٤٧ وبذلك تكون جملة ثمن الأعلاف التى صدرناها فى هذا العام نحو ٣٠٨ ألف جنيه كان من الواجب استعمالها فى زيادة إنتاجنا .

وسيتناول الحديث عن القسم الثالث ، وهو الأخير ، موضوع سياسة التوسع فى إنتاج الدواجن . وأرجو ألا أكون مخطئا إذا قلت عن نهضتنا القومية الحديثة

إنها ما زالت فى دور الاقتباس ، وأن روح الابتكار فيها لم تعد حتى اليوم ملائمة لما يقتبس للظروف المصرية ، وجريا وراء هذا النهج العام فى نهضتنا ، ولأسباب أخرى ، سأتقدم بوصف مختصر لصناعة تربية الدواجن فى أمريكا ، ذلك لأنه من المعروف أن أمريكا قد فاقت أمم العالم قاطبة فى هذا النوع من الإنتاج الزراعى .

وأول ما نلاحظه على هذه الصناعة فى البلاد الأمريكية طابعين رئيسيين ألخصهما فيما يأتى :

أولا ـ التخصص فى الإنتاج فى جميع فروعها ، بل فى جميع فروع الصناعات المتصلة بتربية الدواجن .

ثانياً ـ التنظيم القومى القائم على أكتاف الشعب والجامعات الأهلية بعيداً عن الحكومة التى ينحصر دورها فى أمرين :

(الأول) الأبحاث العلمية ذات الصبغة القومية مع الإشراف على نظام قومى اختيارى لتسجيل السلالات الممتازة .

(الثانى) الإحصاءات والتشريعات ومراقبة الأسعار بغية حماية المنتج إذا انخفضت الأسعار عن الحد الأدنى والعمل على إنارة الرأى التجارى العام ، وخاصة فى الأوساط الريفية — فى الموقف الاقتصادى للدواجن وأسعارها .

أما عن الأمر الأول . وهو التخصص فى الإنتاج ، فتنقسم الصناعة هناك بصفة عامة إلى الفروع الآتية التى اكتفى بذكر أسمائها الآتية مع تفسير مختصر لبعضها :

مزارع البيض ، مزارع اللحم أو دجاج المائدة (Broilers) ، مزارع الرومى ومعامل التفريخ ، مزارع بيض الاكثار التى تمد معامل التفريخ بالبيض المخصب الذى تحتاج إليه ، المربون ووظيفتهم إنتاج السلالات الممتازة بتطبيق أصول التربية والانتخاب كما أن انضمامهم الى النظام الحكومى لتسجيل سلالتهم أمر اختيارى محض ، شركات الأغذية وهى التى تحضر وتبيع الأعلاف الى المنتجين والمربين وغيرهم ، وهى شركات تؤدى خدمات جليلة للصناعة ، إذ يعمل فيها عدد كبير من الكيماويين

الذين لا يكادون يتركون فضلة من فضلات المصانع أو المزارع إلا حاولوا تجربتها فى تغذية الدواجن ، كما يتخصص بعض هذه الشركات فى انتاج بعض العناصر الغذائية الخاصة مثل الفيتامينات والأحماض الأمينية ومخاليط الأملاح ، التجار وهؤلاء طبقات مختلفة من الجلاب الصغير إلى الشركات الكبيرة التى يبلغ رأس مالها آلاف الدولارات ، ومصانع الحفظ أو الاعداد (Processing) وأهم أنواعها معامل تعبئة البيض ومجازر الدجاج ومصانع تجفيف أو تجميد البيض ، ومصانع حفظ الدواجن فى العلب أو البطرمانات وغيرها كثير .

ودور الاعلان والصحافة : ففى أمريكا بين ثمانين صحيفة ومجلة تختص فى شئون الدواجن وتجارة أغذية الحيوان والدواجن ، وبعضها عام يشمل الدواجن بأكملها وبعضها خاص يشمل صناعة التفريخ وحدها مثلا ، أو انتاج الرومى وحده ، أو دجاج المائدة فقط ، وغير هذا ، وبعضها قومى يعنى بشئون الصناعة للبلاد بأكملها ، وبعضها محلى يعنى بشئون منطقة تضم عدة ولايات أو بشئون ولاية واحدة .

وصناعة أدوات الدواجن : ويقصر المقام عن تعدادها ، وأهمها صناعة المفرخات والحضانات وأدوات الشرب والأكل وعلب التغليف وتعبئة البيض وغير هذا كثير مما يشمل حتى مساكن الدواجن ومكاتب تصميم مزارعهـــا ، ونحو ذلك من المهن المتعـــددة التى تفتح أبواب الرزق أمام جيش كبير من غير الزراعيين كالمهندسين والكيماويين والتجار ورجال الأعمال والادارة والأطباء البيطريين وغيرهم ،

أما من حيث الطابع الآخر لصناعة تربية الدواجن فى أمريكا ، وهو طابع التنظيم القومى ، فقد بلغ الذروة فى هذه البلاد ، فبجانب جمعيات الأنواع والأصناف التى ترعى مصالح مربيها وهواتها ، هناك الدافع الطبيعى بين أفراد المهنة الواحدة نحو التعاون للعمل كوحدة واحدة لصالح الجميع ، ويعمل هذ الدافع الانسانى عمله بين المعنيين بشئون الدواجن فى أمريكا ولهذا تألفت بينهم جمعيات عديدة غرضها رعاية مصالحهم ومنع المنافسة غير المشروعة بينهم وهى تحول دون تدخل الحكومة كما تراقب التشريعات المختلفة التى تقوم عليها الأخيرة فتصون مصالح الطائفة ، وتقوم

مالية هذه الهيئات على تبرعات واشتراكات الأعضاء وليس للحكومة شأن فى هذا التمويل ، بل كثيرا ما تضطر الأخيرة إلى استشارة هـــذه الهيئات فيما تقدم عليه من تشريعات خوفا من نفوذها فى دوائر المهنة ، وأذكر من هذه الهيئات أولا بعض الأسماء ثم أخص واحدة منها ببعض الوصف ، فمن هذه الهيئات :

(١) اتحاد صناعة الدواجن والبيض : Associated Poultry & Egg Industries

(٢) معهد صناعة الدواجن الأمريكية : Institute of American Poultry Industry

(٣) الجمعية القومية للدواجن والزبد والبيض :

National Poultry, Butter & Egg Association

(٤) الإتحاد القومى لمنتجى الدواجن National Poultry Producers Federation

(٥) المجلس القومى للجمعيات الزراعية التعاونية

National Council Farmer Cooperatives

وتعمل مثل هذه الهيئات — وأمثالها كثير — على نطاق قومى أو شبه قومى ، وبجوار هذا هناك اتحادات محلية مثل

١ — مجلس منتجى الدواجن للشمال الشرقى :

Northeastern Poultry Producers Council (NEPPCO)

ويختص بإحدى عشرة ولاية فى الشمال الشرقى من أمريكا من مين Maine إلى فرجينيا وفرجينيا الغربية .

٢ — جمعية الزبد والبيض والجبن والدواجن لولايات الباسفيك :

Pacific States Butter, Egg, Cheese & Poultry Association

وربما كان أكبر هذه الجمعيات القومية وأخطرها شأنا هو :

المجلس القومى للدواجن والبيض Poultry and Egg National Board

وهو الهيئة الرسمية التى تتحدث بلسان صناعة تربية الدواجن فى أمريكا ، ويشرف على تقـــدمها وعلى التعليم الشعبى لعلم الدواجن ، وقد أسس عام ١٩٣٩ عقب عقد المؤتمر العالمى لعلم الدواجن فى مدينة كليفلاند بولاية أوهايو وبينما كانت ميزانيته ٢٥ ألف دولار عام ١٩٤١ أصبحت ١٥٠ ألفا عام ١٩٤٧ ، ويشرف هذا المجلس

على برنامج متسع للدعاية للمنتجات لزيادة استهلاكها ، وينطوى نشاط المجلس على أساليب للفنون التطبيقية لاتخطر ببال أحد غير رجال الأعمال فى أمريكا بلاد الابتكارات ، ومن هذه الفنون المطبخ التجريبى Experimental Kitchen الذى تجرى فيه اخصائيات فى علم التدبير المنزلى تجارب لزيادة استعمال الدواجن فى ألوان جديدة من الطعام ، ويعمل المجلس على زيادة الوعى القومى لاستهلاك الدواجن بالدعاية لها فى الصحف والمجلات والسينما والراديو والتلفزيون ، وبالأفلام التعليمية ، وتوزيع كتب الطبخ والنشرات على ربات المنازل فهى أول من يقصدهن المجلس فى دعايته .

وإن أنس فلا أنسى فى صدد هذا الحديث عن التنظيم القومى لصناعة تربية الدواجن أن أذكر دور الجامعات ومحطات الأبحاث ، وعدد هذه فى أمريكا ٤٩ ويتبع كل منها قسم الدواجن بجامعة الولاية التى يتخلص العمل فيه فيما يلى :

(أولا) مجهود تعليمى بحت يقصد به إما منح الدرجات العلمية من درجة البكالوريوس فى علم الدواجن إلى الماجستراه والدكتوراه فى فروع هذا العلم الخمسة المختلفة وهى الوراثة والفسيولوجيا والتغذية والأمراض والتسويق ، وغرض ثقافى أثناء الصيف يتحقق بدراسات قصيرة للمنتجين وتوزع من بعدها عليهم شهادات استحقاق .

(ثانيا) مجهود يهدف نحو الخدمة العامة للصناعة فى الولاية ، ويقوم مقام عمل وزارة الزراعة عندنا ، ويمول الجزء الأكبر من الأبحاث عن طريق هبات يتقدم بها المعنيون بشئون الداوجن فى الولاية وفى خارجها أحيانا ، كما يقوم قسم الدواجن فى الجامعة بالنشر والدعاية وبمقاومة الأمراض وحقن القطعان ضد الأمراض المعدية هذا إذا لم يكن بالجامعة قسم خاص بالطب البيطرى .

ولعلى فى هذه العجالة قد استطعت أن أصف هذه الصناعة الضخمة التى يصفها الاقتصاديون بصناعة الثلاثة بلايين The Three Billon Industry ، أما وقد حاولت هذا بما يسمح به المقام فلا أنتقل إلى ما أراه واجبا علينا نحو النهوض بصناعة تربية الدواجن فى مصر .

وأود أن أشير هنا إلى أنى أميل إلى اقتضاب الحديث فى هذا الشأن اقتضاباً

قد يراه البعض مخلا ، ذلك لأنى سأغفل تفاصيل الناحية الفنية إغفالا تاماً ، ليس لأنى قصدت بالمحاضرة — كما يتضح من عنوانها — إبراز أهمية الدواجن كمورد للثروة القومية فحسب ، بل لأنى أعتقد أن المقصود من هذه السلسلة من المحاضرات هو نشر الثقافة العامة دون التغلغل فى أعماق المواضيع الفنية والعلمية .

ويقينى أنكم لمستم خطوط سياسة النهوض بإنتاج الدواجن مما ذكرته فى أقسام الحديث السابقة ، وعليه ، وتمشياً مع ما جاء بهذه الأقسام ، فإنى أتصور مستقبل صناعة تربية الدواجن فى مصر قائماً على دعامتين : الأولى - الناحية الإنتاجية والثانية - ناحية التنظيم القومى .

أما عن الأولى ، فإنى أنتهز فرصة هذه المحاضرة لألفت نظر المستغلين والممولين إلى الدواجن كأحد أبواب الاستغلال التجارى ، ومن رأيى أن الشروط الفنية قد توفرت اليوم حول مراكزنا الصناعية كالقاهرة والاسكندرية لقيام هذه الصناعة ، فبالإضافة إلى توفر المستهلك بها فإن بها وفرة من مخلفات المصانع كالمطاحن ومضارب الأرز ومعاصر الزيوت ، كما تمتاز الاسكندرية بكونها مركز الصادرات إلى الخارج .

أما فيما يختص بناحية التنظيم القومى فواضح أننا نفتقر إليها أيما افتقار ، فلا يوجد من الهيئات القومية التى تعنى بشئون الدواجن ، فيما عدا الحكومة والجامعة ، سوى جمعية « هواة الدواجن » وهى تقوم بجهود مشكورة فى سبيل زيادة الوعى القومى بأهمية الدواجن ؛ ولكنى أود أن أشير هنا إلى ضرورة التفرقة بين النظرة إلى الدواجن كهواية ، وبين النظرة إليها كوسيلة لكسب العيش ، وبالتالى كمورد اقتصادى للبلاد . وهذا ما أردت تأكيده فى هذه المحاضرة ، رغم أننى لا أنكر المثل المعروف : « الهواية تسبق الاحتراف » .

وعلى ذلك يصبح من باب الضرورة أن يظل معظم الشئون القومية للدواجن فى أيدى الجهات الحكومية ، وأهمها وزارة الزراعة والجامعات . وأعتقد أنه يمكن تقسيم هذه الشئون إلى ثلاثة أنواع :

(الأول) البحث العلمى - وميدانه متسع أمام قسم تربية الحيوان والدواجن بوزارة الزراعة والأقسام المماثلة بالجامعات ، غير أن لى ملاحظة فى هذا الشأن

تتلخص فى قلة عدد المختصين فى علم الدواجن بمصر ، وطبيعى ألا يكون بها بحث علمى بدون إخصائيين فيه . وجامعاتنـــا للأسف ما زالت تلقى صعوبة كبيرة فى الحصول على ماتحتاج إليه من بعثات إلى الخارج فى هذا الفرع بالرغم مما أسلفت ذكره من أهميته بالنسبة لسائر الفروع الزراعية .

(الثانى) الارشاد - وأعتقد أن هـذا يجب أن يصبح من اختصاص الجامعات فتعمل كل منها وفى منطقتها على نشر المعلومات الفنية وإرشاد المنتجين إلى أفضل الطرق لتربية الدواجن ، لأن هذه الوظيفة أقرب إلى طبيعة رسالة الجامعة التعليمية .

أما عن الأمر الثالث وهو التشريع والمراقبة الاقتصادية للأسعار والصادرات والواردات والإحصاء وأخبار السوق العالمية ومقاومة الآفات والأمراض وغيرها فهذه موزعة الآن بين عدة وزارات توزيعا مخلا ، وأرى أن الأفضل جمعها كلها فى وزارة الزراعة منعا لتعدد جهات الاختصاص .

وأود قبل أن أختم الحديث أن أوجه الدعوة إلى وزارة الزراعة والجامعات كى تربأ بأنفسها عن الناحية التجارية الإنتاجية ، وأن تظل محطات الدواجن بها للبحث العلمى ليس إلا ، فان العناية بالناحية الانتاجية مضيعة لجهود الفنيين بها ، كما أنه يعد تدخلا غير مشروع فى شئون الانتاج لاتقره قواعد المنافسة الشريفة .

وبهذه الخطوط الأولية أترك الصورة عسى أن تضفى الأيام عليها مانرجوه لها من ألوان زاهية واتساق وجمال .

وأشكر حضراتكم شكراً جزيلا .

اللوحة الأولى : «الرسم العلوى» القيمة النقدية للمنتجات الزراعية الاثنى عشرة الأولى بمصر فى عام ١٩٤٧/٤٦ «الرسم السفلى» وللمنتجات الزراعية العشرة الأولى فى أمريكا فى عام ١٩٤٣
(عن إحصاءات وزارة الزراعة عام ١٩٤٩ وكتاب ونتر وفونك عام ١٩٥٠)

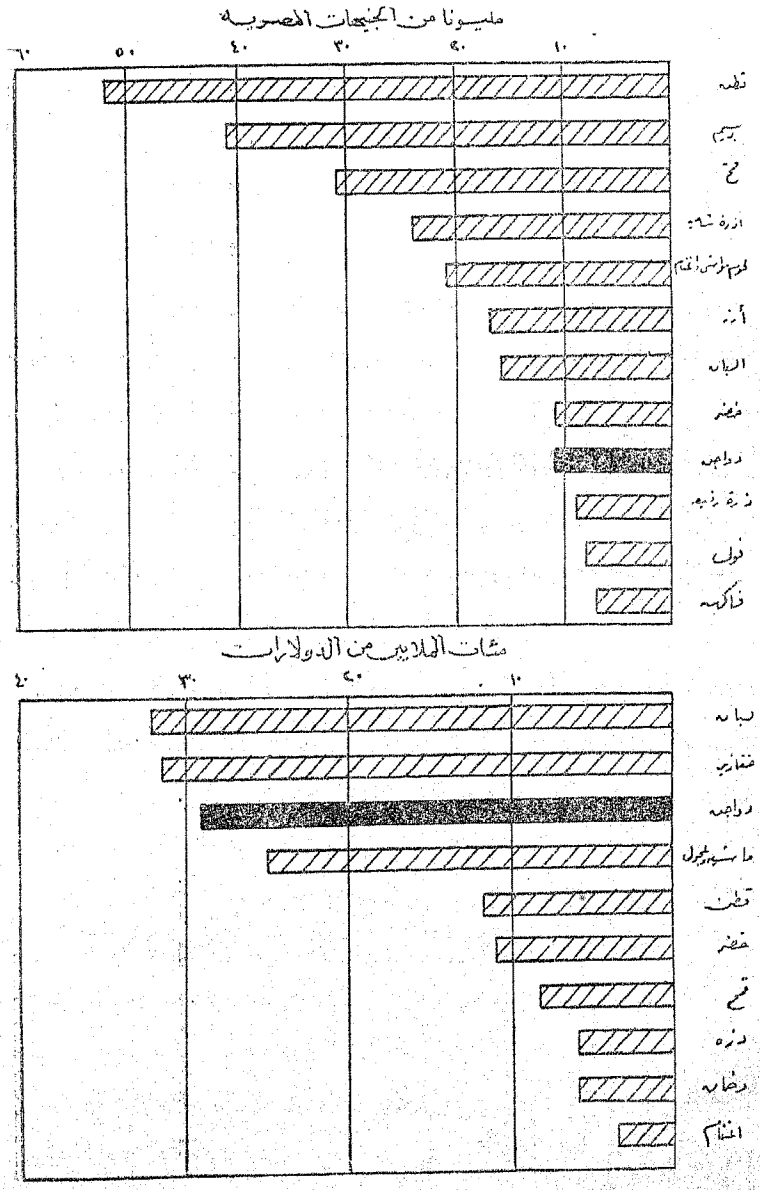

اللوحة الثانية : المتوسط السنوى لعام ١٩٤٧ لاستهلاك الشخص من البيض فى «الرسم العلوى»
ومن لحوم الدواجن فى « الرسم السفلى » فى مصر مقارنا بمثيله فى تسع أمم منتخبة
(عن إحصاءات وزارة الزراعة لعام ١٩٤٩ ، وإحصاءات منظمة الغذاء
والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة الصادرة فى سبتمبر ١٩٥٠)